الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/CST/6

Distr.: General
8 July 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17–21 آب/أغسطس 2026

البند 2(أ) من جدول الأعمال المؤقت

البنود المنبثقة عن برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين 2025–2026

تقرير توليفي عن أنشطة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

تقرير توليفي عن أنشطة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

تقرير من الأمينة التنفيذية*

موجز

كلّف مؤتمر الأطراف، بموجب مقرريه 20/م أ–16 و21/م أ–16، هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بأداء عملها خلال فترة السنتين الانتقالية 2025–2026، وهي الفترة التي ستتولى فيها تنفيذ برنامج عمل موضوعي ودعم الاستعدادات لبرامج العمل المستقبلية للهيئة التي توضع كل أربع سنوات بدءاً من الفترة 2027–2030 فصاعداً.

واستجابةً لهذين المقررين، شملت الأنشطة الموضوعية الرئيسية لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تولي زمام المبادرة العلمية في وضع الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية وتحليل الرسائل الرئيسية الواردة في تقريرَي التقييم اللذين نشرهما في الآونة الأخيرة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

وتقدّم هذه الوثيقة تقريراً توليفياً عن الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية يركّز على إطار عمل مقترح للإدارة الرشيدة للأراضي، وهو تجسيد عملي لأخلاقيات العناية بالأراضي ومبدأ توجيهي للتغيير التحويلي في تحديد قيمة الأراضي والموارد المائية وحوكمتها وإدارتها لصالح البشر وبقية عناصر الطبيعة، عبر الأجيال الحالية والمستقبلية. وتلخص هذه الوثيقة أيضاً تحليل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للرسائل الرئيسية الصادرة عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة بتدهور الأراضي والتصحر والجفاف، وذلك فيما يتعلق

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

بما يلي: (1) الروابط المتبادلة بين خمسة عناصر ترابط، وهي التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة وتغير المناخ، فضلاً عن النظم المتداخلة، بما في ذلك الأراضي والتربة والهواء والطاقة؛ و(2) التغيير التحويلي، الذي يُعرَّف بأنه تحولات جوهرية في وجهات النظر والهياكل والممارسات تشمل النظام بأسره.

واستناداً إلى موجز عن النتائج الرئيسية الناشئة عن مسارات العمل هذه، قد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في النظر في هذه النتائج من أجل وضع توصيات، عند الاقتضاء، تُقدَّم إلى مؤتمر الأطراف.

المحتويات

الصفحة

تقرير توليفي عن أنشطة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات 1

تقرير من الأمينة التنفيذية 1

أولاً – المعلومات الأساسية والنهج 4

ألف – فترة السنتين الانتقالية 2025–2026 4

باء – محور برنامج العمل الموضوعي للفترة 2025–2026 5

ثانياً – قاعدة الأدلة والأساس المنطقي 6

ألف – الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية 7

باء – تقرير تقييم الترابط 13

جيم – تقرير تقييم التغيير التحويلي 14

ثالثاً – الاستنتاجات 16

المرفقات

الأول – رسم تخطيطي عام لإطار الإدارة الرشيدة للأراضي 20

الثاني – معلومات أساسية عن إعداد التقارير والموافقة عليها من جانب المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية 21

الثالث – منهجية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتحليل الرسائل الرئيسية 23

أولاً- المعلومات الأساسية والنهج

1- قرر مؤتمر الأطراف، في دورته السادسة عشرة، إنشاء هيئة دائمة للتفاعل بين العلوم والسياسات، وبدأ، من خلال المقررين 20/م أ-16 و21/م أ-16، عملية انتقال من برامج العمل التي تُوضَع كل سنتين إلى برامج عمل تُوضَع كل أربع سنوات، على أن تكون فترة السنتين 2025-2026 بمثابة فترة انتقالية. وخلال فترة السنتين هذه، طُلب إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تنفيذ برنامج عمل موضوعي والمساهمة في الأعمال التحضيرية اللازمة للاضطلاع بعملها في المستقبل بدءاً من فترة الأربع سنوات 2027-2030 فصاعداً.

2- وتَرد في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/5 الأعمال التحضيرية المؤسسية والإجرائية والتشغيلية اللازمة لاضطلاع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بعملها في المستقبل، والتي أنجزها مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بدعم من الأمانة وبمساهمة من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وتركز هذه الوثيقة على الأنشطة والنتائج الموضوعية لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات خلال فترة السنتين الانتقالية 2025-2026، وعلى الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن تلك الأعمال لعرضها على لجنة العلم والتكنولوجيا ومؤتمر الأطراف للنظر فيها.

ألف- فترة السنتين الانتقالية 2025-2026

3- قرر مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 20/م أ-16، أن تُحدَّد مدة برامج العمل المستقبلية لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، ابتداءً من الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في عام 2026، بفترتَين من فترات ما بين الدورات (أربع سنوات عادةً)، وأن يكون برنامج العمل للفترة 2025-2026 برنامجاً انتقالياً، على النحو الوارد في المقرر 21/م أ-16.

4- واستجابةً لذلك، استغل مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بدعم من الأمانة وبمساهمة من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، فترة السنتين الانتقالية 2025-2026 من أجل تنفيذ برنامج عمل الهيئة المطلوب في المقرر 21/م أ-16، وإعداد الأسس المؤسسية والإجرائية والتشغيلية لاضطلاع الهيئة بعملها في المستقبل، بدءاً من فترة الأربع سنوات 2027-2030. وتَرد نتائج هذه الأعمال التحضيرية، بما في ذلك الطرائق المحدَّثة المتعلقة بالعضوية والحوكمة، والإجراءات المتعلقة بتقديم الطلبات والمخرجات، وخيارات الدعم التقني والتبعات المالية ذات الصلة، في الوثائق ICCD/COP(17)/CST/5 وICCD/COP(17)/CST/INF.2 وICCD/COP(17)/7، على التوالي.

5- ونتيجة لهذا النهج القائم على «التعلم من خلال الممارسة»، ساهمت تجربة تنفيذ برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للفترة 2025-2026 مساهمةً مباشرة في توجيه وضع إجراءات وطرائق جديدة وتجريبها. وعلى وجه الخصوص، طبّقت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مشاريع إجراءات تتعلق بتلقي الطلبات وترتيب أولوياتها، وإعداد التقارير الرئيسية، ووضع التقييمات المعجَّلة ومنتجات المعلومات، مع المضي قدماً في عمل الهيئة الموضوعي، وهو ما أتاح تحديد التحديات العملية ومعالجتها في الوقت الفعلي، وأسفر عن ترتيبات أكثر قوة وقابلية للتنفيذ فيما يتعلق ببرامج العمل المستقبلية.

باء- محور برنامج العمل الموضوعي للفترة 2025-2026

6- كانت للإطار الزمني الضاغط المتاح خلال فترة السنتين الانتقالية تأثيرات كبيرة في العمل الموضوعي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في إطار برنامج عملها للفترة 2025-2026. وفيما يتعلق بالهدف 1، الذي كُلِّفت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بموجبه بتولي القيادة العلمية في إعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية، أُتيح فعلياً أقل من 12 شهراً لتحديد نطاق العمل وإجراء التقييم العلمي وإعداد مشروع التقرير، مقارنةً بالمدة المتوقعة التي تناهز 36 شهراً لإعداد الإصدار الرابع من توقعات الأراضي العالمية في إطار برامج العمل المستقبلية التي توضَع كل أربع سنوات، دون حساب الفترة الأولية لتجديد العضوية في هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والفترة النهائية لإنتاج المنشور.

7- ونظراً لتقصير المدة الزمنية، تعيّن على هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تنظيم أنشطتها الخاصة بالإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية وترتيب أولوياتها بمزيد من الإحكام، بما في ذلك توزيع المهام بين أعضاء الهيئة، والاعتماد على إجراءات مراجعة وتنسيق مبسطة، والتعاون الوثيق مع الأمانة فيما يتعلق بتحديد نطاق العمل والاتصالات. وتَرد الأعمال الموضوعية المضطلَع بها في إطار الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية بالتفصيل في الفرع الثاني-ألف من هذه الوثيقة.

8- وساهمت الدروس المستفادة من العمل في ظل هذه القيود في إدخال تحسينات على الإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بالتقارير الرئيسية، وأكدت أهمية منح هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات فترة أربع سنوات كاملة لإعداد الإصدارات المستقبلية من توقعات الأراضي العالمية. وأُدمجت هذه الدروس، على المستوى التكويني، في عملية وضع الإجراءات الخاصة بالتقارير الرئيسية المستقبلية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على النحو المبين في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/5.

9- وأثّر تقصير الإطار الزمني أيضاً في الأعمال المنجزة في إطار الهدف 2 فيما يتعلق بوضع التقييمات المعجَّلة ومنتجات المعلومات وإسداء المشورة. وخلال فترة السنتين 2025-2026، ركزت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على تجريب وضع إجراءات معجَّلة وتقديم التعقيبات بشأنه، بدلاً من التركيز على إنتاج مخرجات موضوعية معجَّلة، وساهمت الخبرة المكتسبة في إثراء إطار العمل الإجرائي المبيَّن في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/5، وفي تمكين الهيئة من الاستجابة بمرونة أكبر في برامج العمل اللاحقة.

10- وعلى النقيض من ذلك، فإن أنشطة التنسيق التي اضطلعت بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى المعنية بالعلوم والسياسات والمبادرات ذات الصلة أُنجزت إلى حد كبير وفقاً للخطة الموضوعة خلال فترة السنتين 2025-2026، على النحو المبين في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/5، وهو ما وفّر قاعدة أدلة مهمة وعزز دور الهيئة في ربط اتفاقية مكافحة التصحر بهذه العمليات الموازية. ومن بين الشركاء العلميين الستة المتعاونين في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للفترة 2025-2026، نشر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تقريرَي تقييم في الوقت المناسب لتمكين الهيئة من تحليل الرسائل الرئيسية ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر. ويَرد هذا العمل الموضوعي بالتفصيل في الفرعين الثاني-باء والثاني-جيم من هذه الوثيقة.

ثانياً- قاعدة الأدلة والأساس المنطقي

11- وفقاً للمقرر 21/م أ-16، اضطلعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بدعم من الأمانة، بأعمال موضوعية خلال فترة السنتين الانتقالية 2025-2026 فيما يتعلق بعناصر برنامج عملها التي يمكن أن توفر مدخلات علمية في الوقت المناسب لتنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا ومؤتمر الأطراف. وشملت هذه الأعمال إعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية[1]، الذي طُلب إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تولي القيادة العلمية في وضعه.

12- وشملت هذه الأعمال أيضاً تحليل وتوليف الرسائل الرئيسية الواردة في تقريرَي تقييم علميَّين مدرجَين ضمن أنشطة التنسيق المحددة في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (المقرر 21/م أ-16)، وأصبحا متاحَين في الوقت المناسب لتمكين الهيئة من إجراء الاستعراض:

(أ) *تقرير التقييم المواضيعي للروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* (المشار إليه فيما يلي بتقييم الترابط)، الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[2]؛

(ب) *تقرير التقييم المواضيعي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحدِّدات التغيير التحويلي والخيارات المتاحة من أجل تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي* (المشار إليه فيما يلي بتقييم التغيير التحويلي)، الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[3].

13- وتفاوضت الدول الأعضاء على نص الموجز لواضعي السياسات الخاص بتقريرَي المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، سطراً سطراً، ووافقت عليه لاحقاً في الدورات ذات الصلة التي عقدها المنبر. وتَرِد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة المعلومات الأساسية عن إعداد تقارير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والموافقة عليها فيما يتعلق بالتقريرين المذكورين.

14- وأقرت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بأن لغة الموجزات لواضعي السياسات الخاصة بتقارير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية سبق أن اتُّفق عليها بين الحكومات، واستندت الهيئة مباشرة في إعداد هذه الوثيقة إلى الرسائل الرئيسية للمنبر، مع الإحالة المرجعية إلى الرسائل الرئيسية الواردة في كل موجز ذي صلة من الموجزات لواضعي السياسات من أجل توفير مجال رؤية واضح. وتَرِد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة المنهجية الكاملة التي استخدمتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في تحليل هذه التقارير.

15- وتشكل مسارات العمل هذه الخاصة بهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، مجتمعةً، قاعدة أدلة مهمة للنظر في الكيفية التي يمكن بها للاتفاقية تعزيز أسسها العلمية ونُهجها التنفيذية في سياق التفاعل

(1) انظر https://www.unccd.int/resources/global-land-outlook/global-land-outlook-3rd-edition.

(2) يقدم تقييم الترابط تقييماً نقدياً للأدلة المتعلقة بالروابط المتبادلة بين خمسة عناصر من عناصر الترابط، وهي: التنوع البيولوجي، والمياه، والغذاء، والصحة، وتغير المناخ، فضلاً عن النظم المتداخلة، بما في ذلك الأراضي والتربة والهواء والطاقة (انظر ديباجة تقييم الترابط، الفقرة الأولى، في https://zenodo.org/records/13850055).

(3) يعرّف تقييم التغيير التحويلي هذا التغيير بأنه تحولات جوهرية في وجهات النظر والهياكل والممارسات تشمل النظام بأسره. ويُحدث التغيير التحويلي المدروس من أجل عالم عادل ومستدام تحولاً في وجهات النظر والهياكل والممارسات. (انظر الرسالة الرئيسية KM1 الواردة في تقييم التغيير التحويلي في https://zenodo.org/records/17099472).

المتزايد بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والإجهاد المائي، وانعدام الأمن الغذائي، وانعدام الأمن البشري على نطاق أوسع. وفي حين أن الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية لا يزال قيد الإعداد في وقت كتابة هذا التقرير، سبق للعمل الذي أُنجز حتى الآن أن أسفر عن عناصر مفاهيمية وتحليلية رئيسية ذات أهمية مباشرة بالنسبة للأطراف. ويشكل تقييما المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، اللذان وافقت الهيئة العامة للمنبر على موجزَيهما لواضعي السياسات وقبلت فصولهما، في دورتها الحادية عشرة، مجموعة إضافية من النتائج العلمية المعتمدة على الصعيد الحكومي الدولي، التي استعرضتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتقييم تأثيراتها في تنفيذ الاتفاقية.

ألف- الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية

16- وفقاً للمقرر 20/م أ-16، طُلب إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات تولي القيادة العلمية في إعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية، الذي يُعتبر المنتج الرئيسي للاتفاقية في مجال الاتصالات الاستراتيجية خلال فترة السنتين الانتقالية 2025-2026. وضمن الإطار الزمني المحدود المتاح خلال فترة السنتين هذه، اضطلعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بعمل كبير فيما يتعلق بالعناصر المفاهيمية والتحليلية والهيكلية الأساسية اللازمة لصوغ التقرير، بينما استخلصت أيضاً الدروس المستفادة التي استُرشد بها في وضع الإجراءات والطرائق الخاصة بالتقارير الرئيسية التي ستصدر مستقبلاً عن الهيئة، على النحو المبيَّن في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/5.

17- واستند العمل المضطلَع به فيما يتعلق بالإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية إلى إدراك أن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تتفاعل بصورة متزايدة مع ضغوط أوسع نطاقاً مرتبطة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، والإجهاد المائي، والتقلبات الاقتصادية، وانعدام الأمن البشري. وانطلاقاً من ذلك، لم يوضَع تصوُّر الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية باعتباره تحديثاً لوضع تدهور الأراضي واتجاهاته فحسب، بل وُضع أيضاً بوصفه فرصة تتيح إعداد إطار أقوى وأكثر قابلية للتطبيق يحدد كيفية استجابة الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لهذه التحديات المترابطة بطريقة تتوافق مع مهمة الاتفاقية وأهدافها الاستراتيجية.

18- وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية قيد الإعداد. وحتى هذا التاريخ، أسفرت الأعمال التي أنجزتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات عن قاعدة أدلة كبيرة وإطار مفاهيمي جديد ترى الهيئة أنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للجنة العلم والتكنولوجيا ومؤتمر الأطراف، وهو الإطار المقترح للإدارة الرشيدة للأراضي (انظر المرفق الأول).

19- ويضع الفصل التمهيدي للإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية التقرير في السياق الحالي الذي تتسم فيه العلاقة بين البشر والأرض بطابع تجاري متزايد. ويؤكد أن الأرض هي أساس الغذاء والمياه وسبل العيش وغيرها من أبعاد الأمن البشري، ولكنها تتعرض للتدهور بوتيرة أسرع من وتيرة إصلاحها. ويقدم الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية تقييماً علمياً ومسعى تطلعياً يهدفان إلى إعادة ربط البشر بالأرض وإحداث تحول في كيفية تحديد قيمة الأراضي وحوكمتها وإدارتها. ويخلص إلى أن المعارف التقنية اللازمة لمعالجة أزمة تدهور الأراضي متوافرة فعلياً، ولكن يجب وضع مبدأ تنظيمي أكثر اتساقاً لمواءمة القيم والمؤسسات والممارسات. وفي هذا الإطار، يرى الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية أن الإدارة الرشيدة للأراضي تمثل تعبيراً عملياً عن أخلاقيات العناية بالأراضي ومبدأً توجيهياً من مبادئ التغيير التحويلي في كيفية تحديد قيمة الأراضي والموارد المائية وحوكمتها وإدارتها لصالح البشر وبقية عناصر الطبيعة، عبر الأجيال الحالية والمستقبلية.

20- ويقدم الفصل الثاني من الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية التشخيص الذي يستند إليه التقرير في احتجاجه بوجوب إحداث تغيير تحويلي. ويوجز الأدلة الحديثة على كيفية إعادة تشكيل النشاط البشري لنظم الأراضي في جميع أنحاء العالم، وعلى تسبُّب تضافر عوامل الاستخدام والإدارة غير المستدامين للأراضي (والمياه)، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والضغوط الأخرى في تفاقم تدهور حالة الأراضي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على النظم الإيكولوجية والاقتصادات والأمن البشري ورفاه الإنسان. ويؤكد الفصل الثاني أن تدهور الأراضي لم يعد مجرد مصدر قلق بيئي معزول، بل أصبح جزءاً من نمط أوسع نطاقاً من الضغوط النظمية التي تؤثر في النظم الغذائية والمائية، والتنوع البيولوجي، وتنظيم المناخ، وقدرة النظم الاجتماعية الإيكولوجية على الصمود.

21- ومن بين الرسائل الرئيسية التي تَبرز من الفصل الثاني النتيجة التي تفيد بأن التقارير الحكومية الصادرة في دورة الإبلاغ الأخيرة بشأن المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن مجموعة من الدراسات المختلفة، تشير إلى تدهور ربع الأراضي العالمية تقريباً، ويرجع ذلك أساساً إلى الاستخدام والإدارة غير المستدامين، وقد حدث أكثر من 60 في المائة من هذا التدهور في الأراضي الزراعية[4]. ويسلط الفصل الثاني الضوء أيضاً على النتيجة التي توصل إليها تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، والتي تفيد بأن العالم فقدَ سنوياً، في الفترة ما بين عامَي 2015 و2019، ما لا يقل عن 100 مليون هكتار من الأراضي السليمة والمنتجة، وهو ما أثّر في الأمن الغذائي والمائي على الصعيد العالمي[5][6]. وتشكل الأنشطة البشرية، التي تكثفت بفعل تغير المناخ، العوامل الرئيسية المسببة لتدهور الأراضي الذي يؤثر مباشرةً في 1,3 بليون شخص. وتحدث هذه الاتجاهات في جميع المناطق، مع اختلاف درجات الشدة والعوامل المسبِّبة لها، وتكون آثارها بالغة الأهمية بوجه خاص في الأماكن التي يقترن فيها تدهور الأراضي مع الفقر، وعدم الاستقرار في الأرياف، وانعدام الأمن البشري، ومحدودية القدرة على التكيف. وإذا استمر تدهور الأراضي بالوتيرة نفسها التي أبلغت عنها الحكومات حتى الآن، فسيؤدي ذلك إلى زيادة مساحة الأراضي المتدهورة بمقدار 1,1 بليون هكتار بحلول عام 2030.

22- وتتعلق مجموعة ثانية من الرسائل بالروابط المتزايدة بين تدهور الأراضي والقحط والجفاف والإجهاد المائي. ويشير الفصل الثاني إلى أن مستوى الجفاف في أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي مساحة اليابسة في كوكب الأرض خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام 2020 كان أكبر مقارنةً بفترة الثلاثين عاماً التي سبقتها، وإلى أن مساحة الأراضي الجافة توسعت بنحو 4,3 ملايين كيلومتر مربع. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت 40 في المائة من مساحة اليابسة في العالم زيادة في وتيرة حدوث الجفاف وشدَّته خلال

(4) تتباين تقديرات مدى تدهور الأراضي على الصعيد العالمي، التي جُمعت وخضعت للتقييم في إطار الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية، تبايناً كبيراً بسبب اختلاف التعاريف والأساليب ومجموعات البيانات والفترات الزمنية التي شملها التقييم، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى نطاق يتراوح بين 10 و40 في المائة، وتقدّر غالبية الدراسات أن حوالي 25 في المائة من الأراضي قد تعرضت للتدهور على الصعيد العالمي.

(5) The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition, p. 43 (https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/). للاطلاع على البيانات الأساسية، انظر وثيقة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 2023، ICCD/CRIC(21)/2 (https://www.unccd.int/convention/official-documents/cric-21-samarkand-uzbekistan-2023/documents/iccdcric212)، والتقرير الخاص للأمين العام لعام 2023، المعنون «التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب» (الوثيقة A/78/80-E/2023/64 في https://docs.un.org/en/e/2023/64) والصفحة 187 من مرفق التقرير (الوثيقة E/2023/64 في https://unstats.un.org/sdgs/ files/report/2023/E_2023_64_Statistical_Annex_I_and_II.pdf).

(6) من المهم توضيح أن المعلومات الواردة في إطار الهدف 15-3-1 من أهداف التنمية المستدامة في هذه التقارير المترابطة ينبغي ألا تُفسَّر بأنها تقييم شامل، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، للوضع والاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات. بل إنها تقدم تقديراً جزئياً للتقدم المحرز، فالأطراف لم تقدّم جميعها تقاريرها، ولم تبلّغ جميعها عن المؤشرات كافة.

العقود الأخيرة. وقد بات هذا الاتجاه أكثر وضـــوحاً مما كان متوقعاً في الســـابق اســـتناداً إلى التوقعات المســـتمدة من نماذج النظام الأرضـــي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تتفاقم هذه الاتجاهات في ظل اســـتمرار تغير المناخ، وهو ما يزيد من مخاطر التصـــحر، وانخفاض الإنتاجية، والضـــغوط على النظم الإيكولوجية، والتنافس المتزايد على موارد المياه الشحيحة.

23- وتتناول مجموعة ثالثة من الرسائل التأثيرات المترتبة على هذه الاتجاهات فيما يتعلق بالأشخاص وسبل العيش والنظم الاقتصادية. ويشير الفصل الثاني إلى التأثيرات الكبرى في الأمن الغذائي والمائي، بما في ذلك خسائر غلة المحاصيل التي تؤثر في أعداد كبيرة من السكان، والضغوط المتزايدة على المياه الجوفية، وتآكل خدمات النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها النشـــاط الاقتصـــادي العالمي في جزء كبير منه. ويؤكد أيضاً أن تدهور الأراضي والجفاف يرتبطان بخسائر اقتصادية جسيمة للغاية، وأن الأعباء الناجمة عن ذلك تتكبدها بصورة غير متناسبة الفئات السكانية والمناطق الضعيفة التي تتعرض أصلاً لأشكال متعددة من الضغوط وانعدام الأمن.

24- وتعزز الأدلة التي أوجِزت في الفصـــل الثاني، مجتمعةً، الاســـتنتاج القائل بأن التحســـينات التدريجية في إدارة الأراضي والمياه، وإن كانت ضرورية، قد لا تكون كافية في حد ذاتها إذا بقيت العوامل الأساسية المسبِّبة للتدهور على حالها. وفي ضوء هذه الأدلة، يطرح الفصل الثالث الإطار المفاهيمي الجديد الوارد في الإصدار الثالث من توقعات الأراضـــي العالمية، وهو إطار للإدارة الرشـــيدة للأراضـــي يهدف إلى تفعيل أخلاقيات العناية التي توجه كيفية تفاعل الأفراد والمجتمعات مع الأرض وعنايتهم بها وحفاظهم عليها ومساهمتهم في إصلاحها وتجديد قدرتها من أجل دعم الحياة وسبل العيش، عبر الأجيال الحالية والمستقبلية.

25- ويبدأ الفصل الثالث بفكرة مفادها أن تدهور الأراضي المستمر في السياق الحالي الذي يتسم بالشح وانعدام الأمن لا يتطلب تحسين التقنيات والسياسات فحسب، بل يقتضي أيضاً إحداث تحول أعمق في الطريقة التي يفهم بها الأفراد والمجتمعات الأرض ومواردها ويتفاعلون معها. ويقترح الإدارة الرشـــيدة للأراضي باعتبارها إطار عمل يمكن من خلاله للرؤى العالمية والهياكل الاجتماعية الاقتصادية والإجراءات العملية أن تحفز العناية الطويلة الأجل بالأراضي والموارد المائية. ويُعرِّف هذا الفصل الإدارة الرشيدة بأنها وسيلة لتفعيل أخلاقيات العناية بالأراضي بطريقة يمكن أن تعزز التحلي بالمسؤولية في الحوكمة والتخطيط والاستثمار والإجراءات الميدانية.

26- وفي إطار وضـــع هذا النهج، يســـتند الفصـــل الثالث إلى المنظورات العلمية الغربية والمنظورات العلمية للشعوب الأصلية على السواء، ويقرّ بأن الإدارة الرشيدة يمكن فهمها بطرق متعددة في مختلف جوانب التفاعل بين العلوم والسياسات والممارسات. ويشدد هذا الفصل على العناصر المشتركة والمتكاملة بينها، ويطرح موجزاً توليفياً تُفهَم فيه الإدارة الرشيدة للأراضـي بأنها ممارسـة العناية بالأراضـي من خلال فهم أوجه الترابط، وضرورة المعاملة بالمثل، والشعور بالمسؤولية والالتزام في الأجل الطويل. ويسعى بذلك إلى تقديم صـــيغة متينة من الناحية النظرية، تحترم نظم المعارف المتعددة وتكون ذات صـــلة بالتحديات العملية التي تعترض تنفيذ الاتفاقية.

27- وتتمثل المساهمة الأساسية للفصل الثالث في عرض إطار الإدارة الرشيدة للأراضي نفسه. والهدف من هذا الإطار هو الانتقال من الرؤية إلى العمل، من خلال تنظيم الإدارة الرشـــيدة للأراضـــي اســـتناداً إلى مبدأ أخلاقي أســـاســـي يتمثل في العناية بالأراضـــي، وتحديد الأبعاد الرئيســـية التي يجب من خلالها الاعتراف بهذا المبدأ الأخلاقي والتعبير عنه إذا أرادت المجتمعات تجنب تدهور الأراضـــي والحد منه وعكس اتجاهه. وبهذا المعنى، لا يُعتبر هذا الإطار تقنية إدارية منفردة، ولا بديلاً عن النُّهج القائمة للإدارة المستدامة للأراضي. بل إنه يوفر إطاراً مفاهيمياً وتشغيلياً تحويلياً يعيد توجيه كيفية فهم المجتمعات

للأراضي وتحديدها لقيمتها وإدارتها لها وعنايتها بها، وذلك من خلال مواءمة الرؤى العالمية والمؤسسات والممارسات مع أخلاقيات مشتركة للإدارة الرشيدة.

28- ويُنظَّم هذا الإطار حول ثلاثة أبعاد مترابطة للإدارة الرشيدة للأراضي تعزز بعضها بعضاً، وهي: العناية في إطار وجهات النظر، والعناية في إطار الهياكل، والعناية في إطار الممارسات، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتراف بالمسؤولية والالتزامات الطويلة الأجل، مع الإقرار في الوقت نفسه بأن الأرض هي نظام اجتماعي إيكولوجي ترتبط فيه العمليات الإيكولوجية والبشرية ارتباطاً لا ينفصم. ويشمل هذا الإطار أيضاً الموارد المائية السطحية والجوفية، مع الاعتراف بالترابط الوظيفي بين الأرض والمياه في تحقيق قدرة المناظر الطبيعية على الصمود وتحييد أثر تدهور الأراضي.

29- ويتعلق البعد الأول، وهو العناية في إطار وجهات النظر، بكيفية تصوُّر المجتمعات لعلاقاتها بالأراضي والموارد المائية وفهمها لها وتحديدها لقيمتها وتعبيرها عنها. ويحتج الفصل الثالث بأن التغيير التحويلي يتطلب إيلاء الاهتمام لوجهات النظر هذه، لأنها تؤثر في الطريقة التي يفهم بها الأفراد والمجتمعات العلاقات فيما بينهم ومع الطبيعة، وتحدد الاستجابات للظواهر البيئية، بما في ذلك تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ومن هذا المنظور، تبدأ الإدارة الرشيدة للأراضي بإحداث تحولات في طرق المعرفة وتحديد القيمة والسرد، بما في ذلك زيادة الاعتراف بنظم معارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية والتجريبية والعلمية، وتحديد قيمة الطبيعة على نطاق أوسع وبدقة أكبر، وتعزيز سرديات المعاملة بالمثل والتجديد والمسؤولية والمستقبل المشترك.

30- ويتعلق البعد الثاني، وهو العناية في إطار الهياكل، بالظروف الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والاقتصادية التي تتيح الإدارة الرشيدة للأراضي أو تعوقها. ويحدد الفصل الثالث مجالات الحقوق والعدالة، والاقتصاد والتمويل، والحوكمة والسلطة، والمعارف والمؤسسات باعتبارها المجالات الرئيسية التي يجب أن تتجسد فيها أخلاقيات الإدارة الرشيدة للأراضي إذا ما أُريد لها أن تُحسّن النتائج في العالم الحقيقي. ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة بالنسبة للأطراف، لأنه يشير مباشرةً إلى أهمية الحوكمة الشاملة، وتأمين الحيازة، واتساق السياسات، واستراتيجيات الاستثمار الموجهة، وآليات المساءلة، والاعتراف المؤسسي بنظم المعارف المتعددة في دعم الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في الأجل الطويل.

31- ويشير البعد الثالث، وهو العناية في إطار الممارسات، إلى تفعيل الإدارة الرشيدة للأراضي على أرض الواقع. ويشمل تطبيق نُهج متكاملة ومستندة إلى الأماكن لإدارة الأراضي والموارد المائية، مع تأكيد عدم وجود حل واحد يناسب الجميع، ووجوب تكييف الإدارة الرشيدة مع الظروف الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمناظر الطبيعية المحددة. ولا يربط هذا الإطار الممارسات بالتدابير التقنية فحسب، بل يربطها أيضاً بالتعلم المتواصل والتكيف واتخاذ القرارات القائمة على الواقع المحلي، بقيادة أولئك الذين يعيشون في الأراضي المعنية ويعتمدون مباشرةً عليها وعلى مواردها.

32- ومن السمات المهمة الأخرى لهذا الإطار الدور المركزي الذي يمنحه لقيم الطبيعة، ولا سيما القيم العلائقية. ويميّز الفصل الثالث بين القيم الجوهرية والقيم الوسيلة والقيم العلائقية، محتجاً بأن القيم العلائقية يمكن أن تشكل جسراً يربط بين طريقة تفكير الأفراد والمجتمعات وممارستهم للحوكمة وطريقة تصرفهم فيما يتعلق بالأراضي. وفي هذه الصيغة، تظل العناية في إطار وجهات النظر دون أن تؤخذ في الاعتبار العناية في إطار الهياكل مجرد طموح؛ وتظل العناية في إطار الهياكل دون أن تؤخذ في الاعتبار العناية في إطار الممارسات مجرد إجراءات شكلية؛ وتنطوي العناية في إطار الممارسات دون أن تؤخذ في الاعتبار العناية في إطار وجهات النظر على خطر تكرار الأنماط القصيرة الأجل والاستغلالية في استخدام الأراضي. ويسعى هذا الإطار إلى الجمع بين التوجه الأخلاقي والتغيير المؤسسي والتنفيذ العملي ضمن منطق واحد تعزز فيه أوجه العناية هذه بعضها بعضاً.

33- ويربط الفصل الثالث صراحةً بين إطار الإدارة الرشيدة للأراضي والنتائج الأكثر صلة بالاتفاقية. ويُقدِّم الإدارة الرشيدة للأراضي باعتبارها مساراً نحو تحقيق قدرة المناظر الطبيعية على الصمود والتجدد، وتحسين الأمن البشري بأوسع معانيه، بما في ذلك تأمين إمكانية الحصول على الغذاء والمياه وسبل العيش، وصون الكرامة والحقوق والرفاه الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يتواءم هذا الإطار مباشرةً مع الجهود الرامية إلى تحييد أثر تدهور الأراضي، من خلال الاحتجاج بأن الإدارة الرشيدة للأراضي توفر أساساً متكاملاً لتجنب التدهور والحد منه وعكس مساره، مع الحفاظ على موارد الأراضي اللازمة لدعم وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية والأمن الغذائي أو تحسين هذه الموارد.

34- وفي هذا الصدد، يوفر الإطار المقترح للإدارة الرشيدة للأراضي إطاراً عملياً ومفاهيمياً وتشغيلياً لتوجيه التنفيذ بموجب الاتفاقية، من خلال مواءمة القيم والمؤسسات والممارسات بهدف تحقيق قدرة المناظر الطبيعية على الصمود وتوفير الأمن البشري وبناء مستقبل مستدام. ومن خلال التشجيع على إيلاء مزيد من الاهتمام للتحولات في القيم والسرديات، وللهياكل التمكينية، مثل الحقوق المتعلقة بالأراضي والتمويل والحوكمة، وللممارسات الملائمة للسياق، يوفر الإطار وسيلة لفهم كيفية تعزيز الإجراءات المتخذة بموجب الاتفاقية عبر مختلف النطاقات والقطاعات. ويُدرج هذا الإطار أيضاً الإدارة المستدامة للأراضي في سياق الشواغل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالقدرة على الصمود الاجتماعي الإيكولوجي والعدالة والمشاركة والأمن البشري، وهي شواغل تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة للأطراف.

35- وتتناول الفصول المتبقية من الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية هذا الإطار المركزي بالتفصيل وتدعمه. وينظر الفصل الرابع في التمويل والبيانات باعتبارهما عنصرَي تمكين ضمن العناية المقدَّمة في إطار الهياكل، محتجاً بأن التحول نحو نظم أراضي أكثر قدرة على الصمود لا يتطلب مزيداً من الاستثمارات فحسب، بل يتطلب أيضاً هيكلاً مالياً أكثر مرونة وتكاملاً، يكون قادراً على توجيه التمويل المناسب إلى التدخل المناسب، في المكان والزمان المناسبَين. ويسلط الضوء على التفاوت المستمر بين التمويل المحدود نسبياً المخصص للحلول القائمة على الطبيعة والتدفقات الأكبر بكثير للتمويل ذات التأثير السلبي في الطبيعة، ويؤكد ضرورة مواءمة التمويل العام والمختلط والخاص والمجتمعي مع المبادرات الرامية إلى تحقيق قدرة المناظر الطبيعية على الصمود واستعادة النظم الإيكولوجية.

36- ويتناول الفصل الرابع أيضاً نظم البيانات والمعارف باعتبارها جزءاً من البنية التحتية للتنفيذ، وليس مجرد مسائل تقنية ثانوية. ويحتج بأن وجود نظم معلومات موثوق بها وتشاركية وتطبيقية أمر ضروري لإبراز مشكلة تدهور الأراضي، والتحقق من النتائج، والحفاظ على مشاركة الجهات صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، يُكمّل الفصل الرابع الإطار الأوسع نطاقاً للإدارة الرشيدة للأراضي من خلال توضيح أن التمويل والحوافز والرصد وإمكانية الوصول إلى البيانات الموثوق بها تُعتبر من بين الشروط المؤاتية الأكثر عملية التي يجب توافرها كي تتجاوز الإدارة الرشيدة للأراضي مرحلة المشاريع التجريبية وتُنفَّذ على نطاقات مُجدية.

37- ويركز الفصل الخامس على التنفيذ، ويستكشف كيف بدأت أبعاد إطار الإدارة الرشيدة للأراضي تنعكس، بدرجات متفاوتة، في الجهود الموثَّقة للإدارة المستدامة للأراضي والمياه في مختلف أنحاء العالم. ويجمع بين موجز توليفي لتقييمات المشاريع ودراسات حالات إفرادية توضيحية، بهدف تحديد المجالات التي تُدرَج فيها العناصر المتوائمة مع العناية في إطار وجهات النظر والعناية في إطار الهياكل والعناية في إطار الممارسات ضمن الجهود القائمة لإدارة الأراضي، وكيفية ارتباطها بنتائج التنمية، مثل قدرة المناظر الطبيعية على الصمود والأمن البشري وتحييد أثر تدهور الأراضي. ولذلك، يهدف الفصل الخامس إلى عرض الممارسات الناشئة للإدارة الرشيدة في مجموعة متنوعة من السياقات.

38- ويركز الفصل الخامس بوجه خاص أيضاً على النُهج الموجَّهة نحو مستخدمي الأراضي، وعلى التخطيط المكاني المشترك، والتنسيق عبر مختلف النطاقات، والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالأراضي، وتكامل المعارف، والوصول إلى الأسواق والتمويل، التي يحددها باعتبارها سمات ملحوظة مرتبطة بتحسين نتائج الإدارة الرشيدة للأراضي. ويسلط الضوء أيضاً على الثغرات، بما في ذلك الاعتراف الذي لا يزال محدوداً بنظم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في العديد من المشاريع الموثَّقة، وبالنُهج القائمة على الحقوق، فيُبرز بذلك المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام إذا ما أُريد تنفيذ الإدارة الرشيدة للأراضي على نحو أكثر شمولاً واستدامة.

39- ويستكشف الفصل السادس أهمية إطار الإدارة الرشيدة للأراضي في تحقيق أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو. ويُقدِّم الإدارة الرشيدة للأراضي، ولا سيما البعد المتعلق بالعناية في إطار الهياكل، باعتباره أساساً مشتركاً أو «جسماً حدّياً» قد يكون مفيداً ويمكن لجداول الأعمال المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والأراضي أن تتفاعل من خلاله على نحو أكثر اتساقاً، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ولاياتها وأولوياتها الخاصة. ويؤكد الفصل السادس أن الأراضي تشكل عنصراً مركزياً في أوجه الترابط المتبادلة بين جداول الأعمال هذه، وأن اتباع نُهج أكثر تكاملاً يمكن أن يحسّن الكفاءة، ويقلل من الازدواجية، ويحقق فوائد إضافية في مجالات العمل المناخي، وحفظ التنوع البيولوجي، والجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

40- ويشير الفصل السادس أيضاً إلى أن إطار الإدارة الرشيدة للأراضي قد يدعم تحقيق مزيد من المواءمة بين الأدوات الوطنية للتخطيط والإبلاغ بموجب اتفاقيات ريو، ومن ضمنها الأدوات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وبهذه الطريقة، يوسّع هذا الفصل نطاق منطق الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية ليتجاوز الهيكل الداخلي للتقرير نفسه فيكتسي أهمية أوسع نطاقاً على الصعيد الحكومي الدولي، مسلطاً الضوء على إمكانية أن تساعد الإدارة الرشيدة للأراضي الأطراف على إدماج الإجراءات في العديد من الالتزامات المتعددة الأطراف بطرق أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق بنطاقات المناظر الطبيعية.

41- ويهدف الفصل السابع إلى تلخيص النتائج التي توصل إليها التقرير وترجمتها إلى دعوة أكثر صراحةً لاتخاذ إجراءات. ويؤكد مجدداً أن الإدارة الرشيدة للأراضي يُقصد بها أن تكون إطاراً لإدارة الأراضي والمياه على نحو مسؤول، وذلك بطرق تحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتمنح الأولوية للأمن البشري، وتعترف بمختلف الجهات صاحبة المصلحة باعتبارها صاحبة حقوق وحاملة معارف وعامل تغيير. ويحدد أيضاً الشروط المؤاتية للإدارة الرشيدة للأراضي، بما في ذلك المشاركة الشاملة، والسياسات المتسقة، وتأمين الحقوق المتعلقة بالأراضي، وتكامل المعارف، ونظم البيانات، والحوافز المالية والاقتصادية التي تدعم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

42- ويشير التقدم المحرز حتى الآن في إعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية إلى أن التقرير سيكون أوسع نطاقاً من مجرد وضع تشخيص عن تدهور الأراضي. ويمكن النظر إليه بأنه جهد تبذله هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتوفير إطار عمل قائم على أسس علمية وذي صلة بالسياسات وعملي المنحى، بهدف تعزيز التنفيذ بموجب الاتفاقية، ومساعدة الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على التصدي للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. وتوفر الأعمال التي أُنجزت حتى الآن في إطار إعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية أساساً متيناً لإنتاج مادة استراتيجية مهمة في مجال الاتصالات.

43- ونظراً لضيق الإطار الزمني لفترة السنتين الانتقالية، أعطت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الأولوية لعناصر الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية التي يمكن أن توفر إطاراً قائماً على أسس

علمية وذا صلة بالسياسات وعملي المنحى، وقادراً على تحفيز الإجراءات التحويلية لمواجهة التحديات العالمية الحالية المتعلقة بالأراضي، من خلال تزويد الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بتوجيهات عملية لتعزيز التنفيذ بموجب الاتفاقية. وترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن هذا الإطار، إلى جانب العمل المكثف المنجَز فيما يتعلق بالتقرير، يوفر أساساً قد يكون ذا قيمة للمناقشات المستقبلية بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتفاقية أن تواصل تعزيز الاستجابات المتكاملة والشاملة والعملية المنحى من أجل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

باء- تقرير تقييم الترابط

44- يقدّم تقرير تقييم الترابط الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تقييماً لأوجه التداخل والترابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة، بينما يتناول أيضاً تغير المناخ باعتباره عنصراً خامساً من العناصر المتفاعلة فيما بينها، نظراً لتأثيره المتزايد في جميع عناصر هذا الترابط. ويؤكد التقييم أن أزمات فقدان التنوع البيولوجي، وتوافر المياه ونوعيتها، وانعدام الأمن الغذائي، والمخاطر الصحية، وتغير المناخ هي أزمات معقدة ومترابطة، وأن القرارات التي تُتخذ بمعزل عن الاعتبارات الأخرى قد تؤدي إلى عدم المواءمة، وإلى مفاضلات غير مخطط لها، وعواقب غير مقصودة. (انظر ديباجة تقييم الترابط)

45- ويشير التقييم إلى أن القرارات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي تعطي الأولوية للفوائد القصيرة الأجل والعوائد المالية، بينما تتجاهل التأثيرات السلبية في التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة وتغير المناخ، تؤدي إلى نتائج غير مستدامة وغير متكافئة فيما يتعلق برفاه الإنسان. ويشير كذلك إلى أن النُهج السياساتية المنعزلة والإجراءات التي تعطي الأولوية لعنصر واحد من عناصر الترابط تحد من تحقيق الفوائد على صعيد مختلف الأهداف المتوخاة من السياسات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية تمسّ بوجه خاص البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. (انظر الرسالتَين الرئيسيتَين A3 وB3 في موجز تقييم الترابط الموجَّه إلى واضعي السياسات)

46- وتكتسي هذه النتائج أهمية مباشرة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، لأنها تؤكد أهمية اتباع نهج متكامل في إدارة الأراضي والمياه بدلاً من الاعتماد على تدخلات قطاعية معزولة. وعلى الرغم من أن الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي لا يُعامَلان في تقييم الترابط باعتبارهما عنصراً منفصلاً من عناصر الترابط، يقدّم التقييم دعماً علمياً مهماً لاتباع نُهج أكثر اتساقاً في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وفي السعي إلى تحييد أثر تدهور الأراضي بالتآزر مع الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والغذاء والمياه والصحة. (انظر الرسالتَين الرئيسيتَين A3 وB3 في موجز تقييم الترابط الموجَّه إلى واضعي السياسات)

47- ويحدد التقييم كذلك العديد من خيارات الاستجابة التي تتسم بتآزر كبير، والتي سبق أن أُتيحت للجهات الفاعلة في قطاعات متعددة من أجل الإدارة المستدامة لعناصر الترابط. ويشير إلى أن خيارات الاستجابة هذه، عند تنفيذها على نطاقات مناسبة وفي سياقات ملائمة، يمكن أن تحقق فوائد متعددة على مستوى الترابط، وإلى أن بعض الخيارات، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، وكفاءة استخدام المياه في الزراعة، واستعادة النظم الإيكولوجية، والنظم الغذائية الصحية المستدامة، توفر فوائد واسعة النطاق بوجه خاص على مستوى الترابط. (الرسالة الرئيسية C1)

48- ويؤكد التقييم أيضاً أن خيارات الاستجابة قد تيسّر أو تعوق بعضها بعضاً، وهو ما يؤدي إلى ظهور أوجه تآزر أو مفاضلات. وتبعاً لذلك، يمكن تعزيز فعاليتها في تحقيق الفوائد على مستوى الترابط من خلال تنفيذها بالاقتران فيما بينها أو بالتسلسل، ولا سيما عندما تمكِّن بعض خيارات الاستجابة من

تنفيذ خيارات أخرى أو تعزز تأثيراتها. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لاتفاقية مكافحة التصحر، إذ يشير إلى أن فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف يمكن تعزيزها من خلال تصميم الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية وإدارة المياه والتدابير ذات الصلة وتنفيذها باعتبارها حزماً تعزز بعضها بعضاً لا تدخلات قائمة بذاتها. (انظر الرسالة الرئيسية C2 في موجز تقييم الترابط الموجَّه إلى واضعي السياسات)

49- ويشير التقييم أيضاً إلى أن خيارات الاستجابة المصممة لفائدة عناصر الترابط المتعددة يمكن أن تسهم بقوة في الدفع قدماً بالجهود السياساتية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق باريس، من خلال دعم بناء مستقبل عادل ومستدام وتعزيز المواءمة عبر مختلف الأطر السياساتية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، لأنه يسلط الضوء على قيمة تحديد خيارات الاستجابة القادرة على تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتحييد أثر تدهور الأراضي، مع المساهمة في الوقت نفسه في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والغذاء والمياه والصحة.

50- وختاماً، يخلص التقييم إلى أن ترتيبات الحوكمة القائمة غالباً ما تكون منعزلة جداً إلى درجة أنها لا تتمكن من الاستجابة بفعالية للتحديات المتداخلة والمترابطة المرتبطة بالتغير البيئي وتزايد أوجه عدم المساواة. ويُسلط الضوء على أن الحوكمة المجزأة في مجالات التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة وتغير المناخ أسهمت في حدوث نتائج سلبية على مستوى الترابط، وعلى الحاجة إلى نُهج حوكمة أكثر تكاملاً وشمولاً وإنصافاً ومساءلة وتنسيقاً وقدرة على التكيف. ويشير التقييم أيضاً إلى أن وضع خريطة طريق لاتخاذ إجراءات في مجال الترابط يمكن أن يساعد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على تحديد المشاكل والقيم المشتركة، وعلى التعاون معاً من أجل التوصل إلى حلول تتماشى مع أطر السياسات العالمية. وتدعم هذه النتائج مجتمعةً الأهمية التي يكتسيها بالنسبة للاتفاقية اعتماد تخطيط متكامل، واتباع نُهج على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، وتعزيز التنسيق عبر مختلف القطاعات والنطاقات، وذلك من أجل تحسين فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

جيم- تقرير تقييم التغيير التحويلي

51- يكتسي تقرير تقييم التغيير التحويلي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أهمية خاصة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، لأنه يربط التدهور البيئي الحالي بالعوامل المسبِّبة المتجذرة على الصعيدَين الهيكلي والسلوكي، ويحدد استراتيجيات وشروطاً مؤاتية لإحداث تغيير تحويلي مدروس، وهي ذات صلة وثيقة أيضاً بالجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. (انظر الرسالة الرئيسية KM1 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجَّه إلى واضعي السياسات)

52- ويشير التقييم إلى أن إحداث تغيير تحويلي من أجل عالم عادل ومستدام أمر مستعجل وضروري من أجل معالجة الأزمات العالمية المترابطة المتعلقة بفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الطبيعة، والانهيار المتوقع في الوظائف الرئيسية للنظم الإيكولوجية. ويشدد على أن التأخير في اتخاذ الإجراءات تترتب عليه تكلفة باهظة مقارنة بفوائد التحرك الفوري، وعلى أن فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وما يتصل بهما من أشكال تدهور الأراضي هي أمور مترابطة ومتسارعة، وتترتب عليها تداعيات متعاقبة فيما يتعلق بالنظم الغذائية وسبل العيش والنزاعات والهجرة والقدرة على تحمل تغير المناخ. (انظر الرسالة الرئيسية KM1 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجَّه إلى واضعي السياسات)

53- ويُظهر التقييم كذلك أن التغيير التحويلي يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على نطاق النظام بأكمله، وأن الحوكمة المجزأة تشكل عائقاً رئيسياً أمام إحراز التقدم. ويحدد استراتيجيات متكاملة ذات تأثيرات تكميلية وتآزرية، بما في ذلك استراتيجيات تُغيّر الآراء والهياكل والممارسات الراسخة، وتُحدث تحولاً في القطاعات التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن فقدان التنوع البيولوجي، ومن ضمنها الزراعة وتربية الماشية ومصايد الأسماك والحراجة والبنية التحتية والتعدين والوقود الأحفوري. وتكتسي هذه النتائج أهمية بالغة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، لأنها تؤكد أهمية اتباع نُهج متكاملة فيما يتعلق بالمناظر الطبيعية قادرة على تحقيق المواءمة بين نظم الإنتاج والنظم الإيكولوجية وسبل العيش، بدلاً من معالجة تدهور الأراضي من خلال الاكتفاء باتخاذ تدابير معزولة. (انظر الرسائل الرئيسية KM7 وKM9 وKM11 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجّه إلى واضعي السياسات)

54- ويؤكد التقييم أيضاً أن احتمال إجراء تغيير تحويلي يتعزز عندما تكون الحوكمة شاملة ومتكاملة وخاضعة للمساءلة ومنسقة عبر مختلف القطاعات والنطاقات. ويُسلط الضوء على ضرورة اتباع نُهج على صعيد المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها لإشراك جميع الجهات الفاعلة في تصور التغيير التحويلي والمساهمة فيه، وعلى أن الحكومات هي عوامل تمكين قوية عندما تعمل على تعزيز اتساق السياسات، وتقوية الأطر التنظيمية، وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية، وتصحيح الحوافز الضارة، وتشجيع التعاون الدولي. ولأغراض الاتفاقية، تعزز هذه النتائج أهمية وجود أطر حوكمة منسقة ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة على نطاق واسع في تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإصلاح وتحييد أثر تدهور الأراضي. (انظر الرسائل الرئيسية KM11 وKM14 وKM15 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجّه إلى واضعي السياسات)

55- ومن الرسائل المهمة الأخرى التي انبثقت عن التقييم أن النظم الاقتصادية وهياكل الحوافز الحالية لا تزال تتسبب في فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، من خلال الأنشطة في قطاعات استخدام الأراضي في جملة أمور أخرى. ويشير التقييم إلى أن مبادرات القطاع الخاص وأدواته يمكن أن تدعم التغيير التحويلي، ولكنها تظل غير كافية ما لم تقترن بتعزيز الحوكمة العامة والمساءلة وتحسين مواءمة التدفقات المالية والحوافز مع أهداف الاستدامة. ويكتسي هذا الأمر أهمية مباشرة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، لأنه يشير إلى ضرورة تعزيز نزاهة الاستثمارات المرتكزة على الأراضي واتساقها وخضوعها للمساءلة، ومواءمة التمويل العام والخاص بفعالية أكبر مع أهداف الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. (انظر الرسائل الرئيسية KM9 وKM11 وKM15 وKM17 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجّه إلى واضعي السياسات)

56- ويُبرز التقييم أيضاً دور الائتلافات والشراكات والعمليات الشاملة في تمكين التحول. ويشير إلى أن الجهود المجزأة والاختلالات في توازن القوى تحد من الفعالية، في حين أن التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة يمكن أن يحسّن المشروعية والإنصاف والتعلم ونتائج التنفيذ. وفي هذا الصدد، يقدم التقييم دعماً قوياً للنُهج المنصوص عليها في الاتفاقية التي تسعى إلى وضع استجابات منسقة وتشاركية وشاملة للمعارف من أجل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. (انظر الرسالتَين الرئيسيتَين KM14 وKM15 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجّه إلى واضعي السياسات)

57- وتشير نتائج تقييم التغيير التحويلي مجتمعةً إلى أن الاستجابات الأكثر فعالية لمشكلة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لا تتطلب تحسين التدابير التقنية فحسب، بل تقتضي أيضاً إجراء تحولات أوسع نطاقاً في مجالات الحوكمة، والحوافز الاقتصادية، والتنسيق المؤسسي، والقيم والممارسات التي تحدد كيفية استخدام الأراضي وإدارتها. وبهذا المعنى، يقدم هذا التقييم منظوراً تكميلياً مهماً لتقييم الترابط. وفي

حين يسلط تقييم الترابط الضوء على ضرورة إدارة الروابط المتبادلة وأوجه التآزر والمفاضلات عبر مختلف القطاعات والأهداف، يساعد تقييم التغيير التحويلي على توضيح التغييرات الهيكلية والنظمية الأعمق اللازمة لتنفيذ تلك النُّهج الأكثر تكاملاً تنفيذاً فعالاً وتحقيق استدامتها بمرور الوقت. (انظر الرسائل الرئيسية KM1 وKM7 وKM11 وKM12 وKM14 وKM15 في موجز تقييم التغيير التحويلي الموجّه إلى واضعي السياسات)

ثالثاً- الاستنتاجات

58- **توفّر الأعمال التي تضطلع بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات خلال فترة السنتين الانتقالية 2025-2026، بما في ذلك الأعمال الجارية لإعداد الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية وتحليل الهيئة لتقييم الترابط وتقييم التغيير التحويلي الصادرَين عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مجموعة أدلة مهمة تعزز بعضها بعضاً لأغراض تنفيذ الاتفاقية. وتشير مسارات العمل هذه مجتمعةً إلى أن الاستجابة بفعالية أكبر للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لا يتطلب اعتماد تدابير تقنية سليمة فحسب، بل يقتضي أيضاً اتباع نُهج أكثر تكاملاً وشمولاً وتطلعية فيما يتعلق بكيفية تحديد قيمة الأراضي وحوكمتها وتمويلها وإدارتها.**

حالة أزمة الأراضي وضرورة اتخاذ إجراءات على وجه الاستعجال

59- **ما يتضح من التقييمات الثلاثة جميعها هو وجود حاجة ملحة إلى تغيير تحويلي بدلاً من إجراء تحسينات تدريجية وقصيرة الأجل ومحدودة النطاق، وذلك بالنظر إلى حدّة ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والدور التأسيسي الذي يمكن أن تضطلع به الأراضي في دعم الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل تحقيق أهدافها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.**

60- **وأحد الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذه المجموعة من الأعمال هو ارتباط التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ارتباطاً وثيقاً بفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والإجهاد المائي، وانعدام الأمن الغذائي، وأشكال أوسع نطاقاً من انعدام الأمن البشري. وتشير الأدلة التي استعرضتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى أن هذه الضغوط تتفاقم بطرق تعزز بعضها بعضاً، وإلى أن تأثيراتها مجتمعةً تقوض قدرة النظم الاجتماعية الإيكولوجية على الصمود، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بوجه خاص على السكان الذين يعانون أصلاً من الفقر أو التهميش أو محدودية القدرة على التكيف.**

61- **وتشير النتائج كذلك إلى أن التحسينات التدريجية في كل من تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها، وإن كانت ضرورية، قد لا تكون كافية في حد ذاتها ما دامت العوامل الأساسية المسببة للتدهور على حالها. بل تشير الأدلة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات نظمية أكثر تأنياً وتنسيقاً تعالج الظروف الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية والسلوكية التي تحدد كيفية استخدام الأراضي والمياه. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظراً للتكاليف والمخاطر المتزايدة المرتبطة بالتأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة.**

وضع استجابات متكاملة

62- **في هذا الصدد، يوفر الإطار الناشئ للإدارة الرشيدة للأراضي الوارد في الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية منظوراً قد يكون مفيداً لتنفيذ الاتفاقية من خلال ربط القيم والمؤسسات والممارسات ضمن إطار واحد عملي المنحى. ويشير هذا الإطار إلى أن إحراز تقدم دائم في مجال منع**

تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه يعتمد على الطريقة التي تنظر بها المجتمعات إلى الأراضي وتحدد قيمتها، وعلى ما إذا كانت الحقوق وترتيبات الحوكمة والتمويل ونظم المعارف تتيح الإدارة الرشيدة للأراضي، وعلى مدى توافُق الممارسات الميدانية مع الوقائع الإيكولوجية والاجتماعية المحلية.

63- وتؤكد الأعمال التي استعرضتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أيضاً أهمية اتباع نُهج متكاملة تقر بأوجه الترابط بين الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والغذاء والصحة والمناخ. وعلى الرغم من أن الأراضي لا تُعامل باعتبارها عنصراً منفصلاً من عناصر الترابط في تقييم الترابط الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، يقدّم هذا التقييم دعماً علمياً مهماً لاتباع نهج في مجالَي الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وتحييد أثر تدهور الأراضي يتسم بالتآزر مع الأهداف البيئية والإنمائية الأخرى، بدلاً من الاعتماد على تدخلات معزولة على مستوى القطاعات.

64- وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن الإجراءات المتخذة بموجب الاتفاقية يمكن تعزيزها عندما لا يُنظر إلى الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها جدول أعمال تقنياً قائماً بذاته، بل حين تُدرَج في إطار جهد أوسع نطاقاً يهدف إلى تحقيق قدرة المناظر الطبيعية على الصمود، والحد من المفاضلات بين القطاعات، ومواءمة الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بمرور الوقت.

الحوكمة، وخيارات الاستجابة المتكاملة، والشروط المؤاتية

65- يسلط استنتاج مهم مستخلَص من التقييمات الثلاثة جميعها الضوء على أن الترتيبات القائمة لحوكمة الأراضي غالباً ما تكون غير متكاملة أو غير قادرة على التكيف بالقدر الكافي من أجل التصدي للتحديات المترابطة والشاملة لعدة قطاعات والمتعددة النطاقات التي تواجهها الأطراف. ويمكن أن تسهم معالجة هذه المسألة في تعزيز تأثير مجموعة خيارات الاستجابة القائمة مسبقاً تعزيزاً كبيراً، وهو ما يمكن أن يولد فوائد متعددة عبر النظم المترابطة للأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والغذاء والصحة والمناخ، عند تنفيذ هذه الخيارات على نطاقات مناسبة وفي سياقات ملائمة. وتسلط الأدلة الضوء بوجه خاص على الإمكانات التي تنطوي عليها الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، واستعادة النظم الإيكولوجية، وكفاءة استخدام المياه في الزراعة، والنظم الغذائية الصحية المستدامة، وغيرها من التدابير التي تعزز بعضها بعضاً من أجل المساهمة في آن واحد في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وحفظ التنوع البيولوجي، وتحقيق الأمن الغذائي.

66- وفي الوقت نفسه، تشير النتائج إلى أن فعالية هذه التدابير لا تعتمد على الخيارات التي يقع عليها الاختيار فحسب، بل تعتمد أيضاً على كيفية دمجها وترتيبها بالتسلسل وتنظيمها. ويمكن أن يؤدي تجميع التدابير التكميلية أو ترتيبها بالتسلسل إلى تعزيز أوجه التآزر والحد من المفاضلات، في حين أن التدخلات المجزأة أو غير المنسَّقة جيداً قد تفشل في تحقيق فوائد أوسع نطاقاً، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم الضغوط القائمة على الأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية.

67- وتُظهر مختلف الأدلة التي استُعرضت أن المؤسسات المجزأة، والعمليات المنعزلة لوضع السياسات، وضعف التنسيق تشكل عوائق متكررة، في حين أن اتباع نُهج حوكمة أكثر تكاملاً وشمولاً وإنصافاً وخضوعاً للمساءلة وقدرةً على التكيف أمرٌ ضروري لدعم اتخاذ إجراءات متسقة من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

68- ويسلط عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الضوء أيضاً على أن المشاركة الشاملة، وتأمين حقوق ملكية الأراضي والموارد، واتساق السياسات، والاعتراف بنظم المعارف المتنوعة ليست

شواغل هامشية، بل هي شروط مؤاتية أساسية للتنفيذ الفعال. ومن شأن إيلاء مزيد من الاهتمام لأدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب ومستخدمي الأراضي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، إلى جانب تحقيق تكامل أقوى بين المعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والتجريبية، أن يحسّن مشروعية الإجراءات المتخذة بموجب الاتفاقية وأهميتها واستدامتها.

التمويل والحوافز والمعارف والبيانات

69- من الاستنتاجات ذات الصلة في هذا الصدد أن التمويل والحوافز والبيانات والبنية التحتية للمعارف تؤدي دوراً حاسماً في تحديد إمكانية تنفيذ مسارات أكثر تكاملاً واستدامة لاستخدام الأراضي على نطاق واسع. وتشير الأدلة التي استُعرضت إلى أهمية مواءمة التمويل العام والخاص مع أهداف الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتصحيح الحوافز الضارة بالبيئة، وتحسين المساءلة في مجال الاستثمارات المتعلقة بالأراضي، وتعزيز نظم البيانات التشاركية والقابلة للاستخدام التي يمكن أن توجّه صنع القرار والرصد والتعلم.

70- وفي هذا الصدد، تشير النتائج إلى أن الإدارة المستدامة للأراضي والإصلاح قد يكونا أكثر استدامة حين تدعمهما مؤسسات ونظم معلومات تُبرز التدهور وتشير إلى نقاط التحول، وتعترف بدور القائمين على الإدارة الرشيدة للأراضي، وتربط التمويل والاستثمار بنتائج اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية قابلة للقياس.

الاتساق والتحول والشراكات

71- تشير النتائج كذلك إلى أن الإجراءات المتخذة بموجب الاتفاقية يمكن أن تستفيد من تعزيز الاتساق الشامل لعدة قطاعات واتفاقيات. ويشير كل من إطار الإدارة الرشيدة للأراضي الذي وُضِع في سياق الإصدار الثالث من توقعات الأراضي العالمية والرؤى المستخلصة من تقييم الرابط وتقييم التغيير التحويلي إلى أن تحقيق مواءمة أكثر اتساقاً بين السياسات المتعلقة بالأراضي والمناخ والتنوع البيولوجي والمياه والغذاء والتنمية يمكن أن يحسّن الكفاءة، ويقلل من الازدواجية، ويولد فوائد إضافية على صعيد العديد من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

72- ومن الاستنتاجات المهمة الأخرى المستخلصة من التقييمات الثلاثة جميعها أن الاستجابات الأكثر فعالية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف لن تعتمد على تحسين التقنيات أو تصميم المشاريع فحسب، بل ستعتمد أيضاً على إجراء تحولات أوسع نطاقاً في القيم والحوافز وأنماط صنع القرار التي تحفز حالياً الاستخدام غير المستدام للأراضي. وتشير الأدلة إلى أن إحراز تقدم أكثر استدامة في إطار الاتفاقية سيعتمد على القدرة على ربط الإدارة المستدامة للأراضي والإصلاح والجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود بالتغييرات الأوسع نطاقاً في مجالات الحوكمة والنظم الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والتخطيط الطويل الأجل. وتُعتبر الحكومات عوامل تمكين قوية للتغيير التحويلي عندما تعمل على تعزيز اتساق السياسات، وتسنّ لوائح أكثر صرامة وتنفذها بما يعود بالفائدة على الطبيعة ومساهماتها من أجل البشر، وذلك في إطار سياساتها وخططها (مثل اللوائح والضرائب والرسوم والتراخيص القابلة للتبادل التجاري) عبر مختلف القطاعات، وتستخدم أدوات مبتكرة في الاقتصاد (بما في ذلك أدوات مالية) وفي الميزانية، وتلغي الإعانات الضارة بالبيئة أو تتخلص منها تدريجياً أو تُصلحها، وتشجع التعاون الدولي.

73- ويتبين أيضاً من العمل الذي تضطلع به هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن الائتلافات والشراكات والنُّهج التي تُنفَّذ على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في

تمكين حدوث مثل هذا التغيير. ويمكن للتعاون بين الوزارات ومستويات الحكومة والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية والشركاء في التنمية أن يساعد في بناء فهم مشترك، وتعبئة القدرات والموارد، والحد من التجزئة، وتعزيز نتائج التنفيذ فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

74- وتشير هذه الاستنتاجات مجتمعةً إلى اتجاه مشترك، وهو أن التنفيذ بموجب الاتفاقية يتعزز على الأرجح عندما تتبع الأطراف نُهجاً أكثر تكاملاً وشمولاً وتآزراً واتساقاً تربط الإدارة المستدامة للأراضي بالقدرة على الصمود والحقوق والمشاركة والتمويل والمعارف واتساق السياسات والتنسيق الشامل لعدة قطاعات. ويشير الاستنتاج العام المستخلص من الأدلة التي استُعرضت إلى أن التصدي الفعال للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف يتطلب اتخاذ إجراءات لا تقتصر على الأراضي نفسها فحسب، بل تشمل أيضاً النظم والحوافز والمؤسسات الأوسع نطاقاً التي تحدد كيفية تحديد قيمة الأراضي واستخدامها. وختاماً، يجب تحقيق أوجه تآزر بين اتفاقيات ريو تكون فعالة من حيث التكلفة.

75- وقد ترغب الأطراف في النظر في هذه الاستنتاجات عند إجراء مشاورات بشأن مشروع مقرر سيُعرَض على مؤتمر الأطراف للنظر فيه، ويستند إلى مشروع النص الذي وُضِع لغرض التفاوض والذي يَرِدُ في الوثيقة ICCD/COP(17)/CST/8، ويتضمن، عملاً بالمقررين 22/م أ-16 و36/م أ-16، جميع مشاريع المقررات المعدة للأطراف للنظر فيها أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا.

المرفق الأول

رسم تخطيطي عام لإطار الإدارة الرشيدة للأراضي

[بالإنكليزية فقط]

Figure

The land stewardship framework, shown in the context of prevailing worldviews which shape how people know, value and narrate their relationships with the land. The land stewardship framework emphasizes "care" across three interdependent dimensions: care in views, care in structures and care in practices. At its core, care in views integrates diverse worldviews, identities, narratives and knowledge systems through three mutually reinforcing elements: knowing, valuing and narrating in relationship, linked by relational values. These processes foster inner transformation and the acceptance of a land stewardship ethic, which is expressed through care in structures (the institutions that create enabling conditions) and care in practices (implementation through on-ground action). Continuous feedback loops of reflection, learning and adaptation strengthen these domains over time. Together, these domains support resilient landscapes, human security and land degradation neutrality, while sustaining thriving agricultural and rangeland systems across generations.

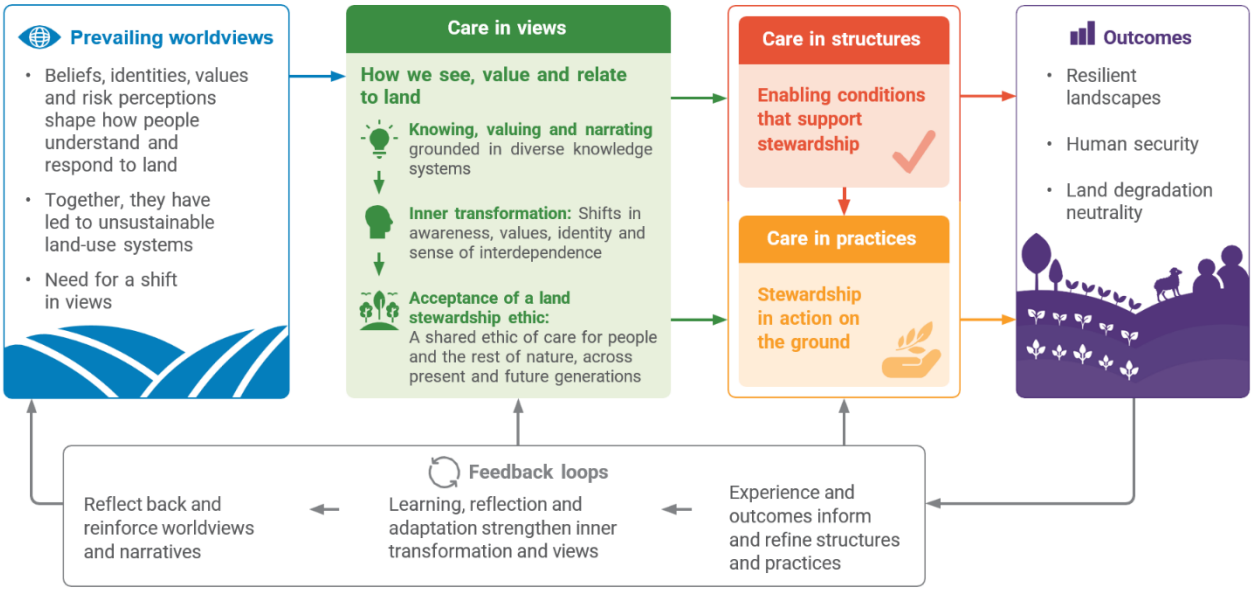

المرفق الثاني

معلومات أســـاســـية عن إعداد التقارير والموافقة عليها من جانب المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

[بالإنكليزية فقط]

1. The Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES) prepares policy-relevant but not policy-prescriptive assessments of biodiversity and ecosystem services, including thematic reports, regional assessments and methodological studies, in accordance with its functions and procedures adopted by the Plenary. These assessments aim to synthesize the best available scientific, technical and Indigenous and local knowledge to inform decision-makers on the status, trends and drivers of biodiversity and ecosystem change and on options for policy and practice.

2. At its seventh session (IPBES-7, 29 April to 4 May 2019, Paris, France), the IPBES Plenary adopted a new work programme for the period 2019–2030, following up on the first IPBES work programme for 2014–2018. The 2019–2030 work programme included, inter alia, a thematic assessment of the underlying causes of biodiversity loss, determinants of transformative change and options for achieving the 2050 vision for biodiversity (Transformative Change Assessment), and a thematic assessment of the interlinkages among biodiversity, water, food and health (Nexus Assessment).

3. The Transformative Change Assessment was initiated pursuant to this work programme. At IPBES-8 (14 to 24 June 2021, held online), the Plenary approved the undertaking of the Assessment, as outlined in the scoping report contained in annex II to decision IPBES-8/1. The scoping report defined the objectives, scope, structure and key questions for the assessment and provided the basis for subsequent author selection and chapter development under IPBES procedures.

4. The Nexus Assessment was similarly initiated under the 2019–2030 work programme. The Plenary at IPBES-8 decided to undertake a thematic assessment of the interlinkages among biodiversity, water, food and health, drawing on a dedicated scoping process conducted in accordance with the IPBES procedures for the preparation of deliverables and approved by the Plenary. The approved scoping report set out the Assessment’s focus on interlinkages and synergies across key environmental and societal dimensions, including relevance to food security, water security and human health, and guided the subsequent preparation of the report.

5. The preparation of both Assessments followed the IPBES procedures for the preparation of assessment reports and other deliverables, as set out in the “Procedures for the preparation of IPBES deliverables” and related decisions of the Plenary. In accordance with those procedures, governments and organizations nominated experts to serve as authors and review editors; the Multidisciplinary Expert Panel and Bureau selected authors, co-chairs and review editors; and technical support units assisted in coordinating drafting and review, ensuring consistency with the approved scoping report documents.

6. Draft chapters and the draft Summary for Policymakers (SPM) for each assessment were subjected to multiple review rounds in line with IPBES procedures. An initial external expert review was followed by a combined expert and government review, with comments collated and addressed by authors and review editors. This iterative process ensured that the assessments reflected a broad range of scientific, technical and Indigenous and local knowledge and that the SPMs accurately captured key findings grounded in the underlying chapters.

7. The Nexus Assessment SPM and chapters were considered by the IPBES Plenary at its eleventh session (IPBES-11, Windhoek, Namibia, 10 to 16 December 2024). At that session, the Plenary approved the SPM and accepted the chapters of the Thematic Assessment Report on the Interlinkages among Biodiversity, Water, Food and Health, in line with standard IPBES practice, under which SPMs are approved line by line, and underlying reports are accepted as scientific-technical assessments.

8. The Transformative Change Assessment was considered by the Plenary on the same basis. At IPBES-11, the Plenary examined the draft SPM and underlying chapters of the Thematic Assessment Report on the Underlying Causes of Biodiversity Loss and the Determinants of Transformative Change and Options for Achieving the 2050 Vision for Biodiversity. In accordance with IPBES procedures, the SPM was approved and the chapters were accepted, thereby completing the formal assessment process under the 2019–2030 work programme.

9. Confidence in key findings of IPBES assessments is expressed using calibrated language adapted from the Intergovernmental Panel on Climate Change, combining qualitative evaluations of evidence and agreement. The SPM of the Nexus and Transformative Change Assessments indicates confidence levels in italics (e.g., “high confidence”), with each key finding traceable to specific sections of the underlying chapters and their synthesis of multiple lines of evidence. This calibration ensures that the findings drawn upon by the Science-Policy Interface for the purposes of the present document are grounded in rigorously evaluated scientific and technical evidence, and in the procedures established by the IPBES Plenary.

المرفق الثالث

منهجية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتحليل الرسائل الرئيسية

[بالإنكليزية فقط]

1. As per decision 21/COP.16, the Science-Policy Interface (SPI) conducted a review and analysis of two assessment reports of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), namely the Thematic Assessment Report on the Interlinkages among Biodiversity, Water, Food and Health (Nexus Assessment) and the Thematic Assessment Report on the Underlying Causes of Biodiversity Loss and the Determinants of Transformative Change and Options for Achieving the 2050 Vision for Biodiversity (Transformative Change Assessment), in order to identify key messages and policy-relevant implications for the implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD).

2. The SPI had already contributed to the scientific review of both assessments in the preparation stage, through processes organized by IPBES. The analysis summarized in the present document therefore builds on both that earlier engagement and on the finalized assessment outputs approved and accepted by the IPBES Plenary.

3. The SPI analysis was based on inputs by individual SPI members, supported by the secretariat, and developed through document review, working-level exchanges and iterative drafting. In line with the approach used by the SPI in analysing relevant reports produced by other intergovernmental scientific bodies, the purpose of the analysis was to identify the messages from the two IPBES Assessments most relevant to the mandate, objectives and implementation needs of the UNCCD.

4. The SPI analysis focused primarily on the key messages contained in the approved Summaries for Policymakers of the two assessments. The SPI also consulted the underlying chapters and associated explanatory text in order to ensure that the synthesis undertaken would remain scientifically grounded and provide the necessary detail for the formulation of conclusions and policy-oriented recommendations relevant to the Convention.

5. In reviewing the Nexus Assessment, the SPI focused on findings related to interlinkages among biodiversity, water, food, health and climate change, including the implications of siloed governance, fragmented decision-making and the need for response options that generate synergies across multiple policy goals. In reviewing the Transformative Change Assessment, the SPI focused on findings related to the urgency of systemic change, the need to address underlying drivers of biodiversity loss and ecosystem degradation, and the importance of integrated strategies, governance, policy coherence, enabling institutions and economic incentives.

6. The SPI worked to ensure that the conclusions and any associated recommendations presented in this document are clearly anchored in the key messages of the two IPBES Assessments. To maintain a clear line of sight, the elements of the key messages drawn upon to formulate the synthesis are referenced in the text of the document, and, where necessary, the underlying chapters were used to clarify concepts, contextualize findings and identify their relevance to the UNCCD.

7. Draft conclusions and recommendations derived from the two Assessments were refined with support from the secretariat in order to express them in a form suitable for consideration by policymakers during the Committee on Science and Technology and the Conference of the Parties. A final review of the synthesis, conclusions and recommendations was undertaken within the SPI to ensure consistency with the approved language of the IPBES Summaries for Policymakers, coherence across the document and relevance to the needs of Parties.